

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابلي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

والنوعية، كما التشكيلات المجتمعية المختلفة في اليمن المعاصر.

(١)

وتتناول مناقشات المؤتمر التي ضمّها الكتاب، تاريخ اليمن القديم، بما في ذلك الألفاظ المشتركة بين لهجات اليمن ولغة العهد القديم، والدولة والحق، والمملكة المتوكلية اليمنية. كما تتناول استراتيجيات الأمن القومي في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي والتحوليات التي تهدد الاستقرار الإقليمي، وموضوع اندماج اليمن في الخليج لما يمثله من عمق استراتيجي لدول الخليج. كذلك تعرض المناقشات لسياقات التطور الديمقراطي في اليمن، وتطور الخطاب الإسلامي، وموضوع التعددية الحزبية وأثرها في قيام المؤسسات الدستورية في اليمن.

وتتناول أيضاً مشكلة المياه والقات، ومسألة تصدير الغاز اليمني، والملكية الزراعية والمشاركة في الأرض، والمعوقات

اليمن: السياسة والمجتمع. تحرير أحمد عبد الكريم سيف. صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١. ٤٣٦ ص.

يضم هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - بحوث ومناقشات مؤتمر «اليمن ٢٠١٠: السياسة والمجتمع» الذي نظمه مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية يومي ١٧ و١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ حول بعض جوانب علاقات القوة في اليمن وإشكالات توزيعها بين السلطة والدولة والمجتمع، وذلك بهدف إثارة مزيد من النقاش حول العديد من القضايا والتحديات التي تواجه اليمن، ودور الجهات الفاعلة في المجتمع، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ودفع الحوار العلمي بين الأكاديميين والباحثين، والمسؤولين في الإدارات العمومية ذات العلاقة وصنّاع القرار، من أجل تطوير الإدارة القطاعية

هذه الضوابط غالباً ما يؤدي إلى انتشار الفقر، والبطالة، والتفريط بمقدرات القطاع العام، وزيادة عجز الصادرات، والاعتماد على الخارج، وسوء توزيع الدخل وما ينجم عنه من توسيع للفجوة بين الأغنياء والفقراء ومن غياب للعدالة الاجتماعية.

(٣)

مجموعة من المؤلفين. **تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي**. تقديم مصطفى المرباط. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١. ٧٧ ص. (أوراق الجزيرة؛ ٢٢)

هل بناء الاتحاد المغاربي ممكن؟ وما هي خيارات الدول المغاربية والتحديات التي تواجهها في عملية البناء هذه، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؟ سؤالان أساسيان متداخلان يسعى مجموعة من الباحثين الإجابة عنهما في هذا الكتاب من خلال دراسة العوائق التي تحول دون بناء هذا التكتل، وتداعيات تأخر بنائه على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعلمية.

يُنظر في أحد بحوث الكتاب إلى عملية بناء الاتحاد المغاربي بوصفها عملية تغيير تاريخية وتراكمية، لا ترتبط فقط بالعوامل الذاتية وتوافر الإرادة، بل تحتاج أيضاً إلى توافر الشروط الموضوعية ومراعاة البيئة الإقليمية والدولية. وفي مقاربة أخرى، يرى باحثون أن العقائد الأمنية في جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط ما زالت في غالبيتها تستند إلى مفردات مرتبطة بمفاهيم تقليدية لأمن الدولة - الذي تخلّت عنه أوروبا -

التي تعترض سبل إقامة نظام تسويق زراعي حديث يلبي احتياجات المزارعين، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه دور المرأة اليمنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأبرزها: ارتفاع نسبة الأمية، وتدني المستويات التعليمية للمرأة، ومحدودية وصول المرأة إلى الأرض والأصول الإنتاجية.

(٢)

أحمد السيد النجار. **الإصلاح الاقتصادي الليبرالي.. مخرج أم مأزق؟ دراسة مقارنة لتجارب مصر والمغرب وتركيا والهند وتشيكيا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١. ٢٦٤ ص.

يعيد هذا الكتاب إلى الواجهة مسألة الإصلاح الاقتصادي بنموذج الليبرالي الذي غالباً ما توصي به المؤسسات الدولية، وأبرزها الصندوق الدولي والبنك الدولي، ليؤكد أن نجاح الدول أو فشلها في تطبيق نموذج الإصلاح الليبرالي في غير منطقة من العالم، بات يتوقف على حزمة من الشروط والضوابط، من أبرزها: ملائمة برامج الإصلاح للبيئة الاقتصادية في البلدان التي تطبق فيها، ووجود نقابات عمالية منظمة وفاعلة قادرة على الحفاظ على مكتسباتها، وقيام البرلمان بدورها الرقابي، وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ برامج الخصخصة، ومحاربة الفساد.

ويظهر الكتاب الذي يتناول تجارب مصر والمغرب وتشيكيا والهند وتركيا، مستداً إلى بيانات إحصائية، أن اختلال أحد

(٤)

جورج قزم. **العرب في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة.. إلى قوة التغيير**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠١١. ٢٩٦ ص.

يتوقف هذا الكتاب عند الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في أكثر من بلد عربي وراحت تسقط معها تبعاً أنظمة عربية سلطوية، أمعنت في قمع شعوبها وإحباط تطلعاتها المشروعة، وزرعت فساداً في الدولة وأجهزتها، لتحول بذلك دون تحقيق أي تقدم في الوطن العربي على غرار ما يجري في كافة أنحاء العالم.

ويفيد تعريف الكتاب أيضاً، أن هذا النمط من أنظمة الحكم أدى إلى إثراء شرائح متنفذة على حساب المصلحة العامة الجماعية، وإلى إفقار فئات إجتماعية واسعة وتهميشها وانتشار البطالة بأعلى معدلاتها في العالم، ولا سيما لدى عنصر الشباب المتعلم، مما أفضى إلى هجرة الأدمغة على نطاق واسع، وتفريغ الاقتصادات الوطنية من طاقات علمية ومهنية هائلة.

تتناول فصول الكتاب الأوجه العديدة للوهن العربي العام، المصطلح عليه بـ «فراغ القوة»، وذلك استناداً إلى تحليل علاقتنا كعرب بالعالم الخارجي، ومن ثم علاقتنا بالحدثة والتاريخ، كما تستعرض قضايا الهوية العربية الضائعة والإشكاليات الدينية المرتبطة بها، بالإضافة إلى ما نعانیه من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

كذلك تسعى أبحاث الكتاب إلى تسليط الضوء على ما كنا عليه من وضع إنحطاطي

لصالح أمن المواطن، وأن مصدر التهديد الأساسي المحتمل يكمن في الجار الأكثر قوة، الأمر الذي أدى إلى الخلط بين الأمن القومي وأمن النظام الحاكم. ويعود ذلك إلى صعود حركات الإسلام السياسي التي تطرح نفسها بديلاً للأنظمة الحاكمة، التي بدورها تسعى إلى مواجهة الحركات الإسلامية بكافة الوسائل، بما في ذلك توظيف «التهديد الإسلامي» خارجياً أو بدعم من قوى محلية من أجل زعزعة الاستقرار من طرف الجار أو الجيران.

ويعزو باحثون آخرون عرقلة بناء الاتحاد إلى الهشاشة المؤسسية، وعدم توافر حد أدنى من الثقة في الآخر أو في المصلحة الجماعية التي يجب أن تكون طويلة الأمد وعلى حساب جانب من المصلحة الوطنية القطرية، فيما يشدد باحثون مهتمون بإحياء الاتحاد المغاربي، على أن شروط بناء الاتحاد متوافرة، وأبرزها الحاجة إلى التكامل الاقتصادي والأمني، وانعكاس ذلك على البنى الاجتماعية المغاربية التي ستتأثر إيجاباً من تحقيق التكامل بين أقطار المغرب العربي.

ويعنى الكتاب بتكلفة تعطيل قيام الاتحاد المغاربي في مجال البحث العلمي ليؤكد أن هذا التعطيل أعاق الجامعيين عن القيام بدورهم الكامل في تنمية الاتحاد المغاربي، وأبعدهم عن المكانة التي غالباً ما يشغلها العلماء في منظومة الدول الصناعية. ويرى باحثون أنه يمكن الإفادة من العولة، وذلك من خلال استثمار الشراكة مع الدول الأوروبية لتأسيس مراكز بحث مغاربية عالمية يمكن أن تشجع على استرجاع بعض الكفاءات المغاربية المهاجرة.

المشتريات الحكومية، والأراضي والعقارات، ونظم الجباية الضريبية والجمركية، والتعيينات الحكومية، وإدارات الحكم المحلي. ويظهر أن الحالة المصرية تخطت هذه المجالات لتطال مجالات عديدة أخرى، منها: المقاولات، وعمليات التسليح، والاتصالات، والخصخصة والبنوك، وتوظيف الأموال، وتجارة المخدرات، وتجارة العملة، والدعارة، ونظم الاستيراد، ومشروعات المعونة الأمريكية، والصحافة، والبورصة، وسوق التأمين وغيرها.

ويقدر المؤلف حجم تدفقات الاقتصاد الخفي والأموال السوداء في مصر بمبلغ يتراوح ما بين ٥٧ مليار جنيه و ٧٠ مليار جنيه سنوياً على مدار العقد الماضي وحده، ما يعني أن نحو ٥٠٠ مليار جنيه لم تدرج في الحسابات القومية، ولا يتم سداد ضرائب عنها.

(٦)

عدنان السيد حسين. قضايا دولية: الأزمة العراقية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١. ١٦٨ ص.

يعرض هذا الكتاب للأزمة العراقية، بوصفها أزمة مركبة، تخطت مفهوم الأزمة الدولية أو التوتر الدولي الطارئ لتبلغ مرحلة الحرب المسلحة، بما تحمله من تنازع داخلياً وإقليمياً ودولياً.

ويوضح المؤلف أن الأزمة داخلية بما تحمله من عوامل تتعلق بطبيعة المجتمع ونظام الحكم القائم على التسلط وشخصنة السلطة، وهي إقليمية بما فاضت به من

«انطوى على إهدار كل الحقوق المشروعة، وتأييد الهيمنة الخارجية، لا بل استقدام احتلالات أجنبية متجددة للتراب الوطني، وسلب مقدرات شعوبنا وتفتيتها إلى طوائف ومذاهب وأعراق متناحرة». لذا يرى المؤلف أن الأمل معقود على الانتفاضات الشعبية التي حصلت وتلك التي يمكن أن تمتد إلى كامل الرقعة الجغرافية العربية، من أجل إحداث تغيير جذري شامل يعيد العرب إلى دورهم المستحق في التاريخ، ويعيد إلى المواطن العربي الحياة السياسية الكريمة، والحياة الاقتصادية - الاجتماعية العادلة. هذا ما يأمله المؤلف، لكن المؤسف أن الانتفاضات الشعبية في بعض البلدان العربية بدأت تنذر بعواصف الحروب الطائفية والقبلية الأهلية.

(٥)

عبد الخالق فاروق. اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤ - ٢٠١٠). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١. ٣٧٥ ص.

يتتبع هذا الكتاب موضوع الفساد في مصر، من خلال البحث في مكوناته، والمجالات التي مورس فيها، بدءاً من اختراق المؤسسات التشريعية، عبر مرشحي الحزب الوطني الحاكم، مروراً بإفساد السلطة القضائية من خلال إدخال آلاف ضابط الشرطة إلى سلك القضاء، وصولاً إلى إفساد الجهات الرقابية.

ويتناول الكتاب المجالات التي تعتبرها منظمة الشفافية الدولية من أكثر المجالات لممارسة الفساد في الدول النامية، ومنها

الأول للخلفية الأيديولوجية والتاريخية للصهيونية، وصولاً إلى إعلان دولة إسرائيل، فيما يتناول **الثاني** نظام الحكم في إسرائيل، بما في ذلك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والنظام الانتخابي وتشكيل السلطات المحلية. ويعرض **الفصل الثالث** للنظام القانوني بما في ذلك الوضع الدستوري والنظام القضائي، فيما يعنى **الفصل الرابع** بالأحزاب السياسية، متناولاً الخصائص العامة للنظام الحزبي، والخريطة الحزبية وموازن القوى، وهيكلية الأحزاب ومعسكراتها التي تتراوح بين اليمين القومي والمعسكر الديني وحزب الوسط/كديما ومعسكر اليسار. أما **الفصل الخامس**، فيتناول المجتمع والتركيب السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان والمهاجرين، فيما يتناول **الفصل السادس** الفلسطينيين في إسرائيل، و**السابع** أوضاع التربية والتعليم والبحث العلمي. ويعنى **الفصل الثامن** بالصحافة والإعلام في إسرائيل، و**التاسع** بالاقتصاد الإسرائيلي، و**العاشر** بالمؤسسة الأمنية والعسكرية، ليختتم **الفصل الأخير الحادي عشر** بعرض للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

(٨)

محمود عبد الفضيل. رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. الإسكندرية: دار العين، ٢٠١١. ص. ١٣٠.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في مصر عشية «ثورة ٢٥ يناير» الماضي، ليظهر عمق التناقضات

تتنازع على المياه والحدود والنفط، بالإضافة إلى الخلافات والتنافس بين القادة على الزعامة الخليجية والعربية، والعلاقات مع دول الجوار، والصراع العربي - الإسرائيلي. وهي دولية بما أدت إليه من قرارات دولية، وإنشاء أكبر تحالف دولي (٣٣ دولة) منذ الحرب العالمية الثانية، قاده الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية لإخراجه من الكويت، مروراً بالقرارات التي فرضت على العراق عقوبات اقتصادية وحصاراً دولياً، وصولاً إلى الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، الذي - حصل بدون تفويض دولي، مؤشراً على فوضى النظام الدولي - ناهيك عما نجم عنه من تدمير واقتتال وفوضى عمت أرجاء العراق.

(٧)

كميل منصور وخالد فراج. دليل إسرائيل العام ٢٠١١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١. ص. ٨٠٠.

يعرّف هذا الكتاب - كما يأتي في تقديمه - بالواقع الإسرائيلي الراهن بمختلف جوانبه: السياسية والقانونية والأيديولوجية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية. كما يتناول أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل والتمدد الاستيطاني في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، مستمداً معلوماته من المصادر الأولية - وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان - ومرفقاً شروحه بالجدول الإحصائية والخرائط. ويهدف الكتاب بالتالي إلى تقديم فهم كامل للكيان الإسرائيلي الذي احتل الأرض العربية وجلب المهاجرين إليها.

يضم الكتاب أحد عشر فصلاً، يعرض

توزيع المداخل وسياسات الأجور والضرائب، بالإضافة إلى تآكل الشرعية السياسية لنظام الحكم، ساهمت بدون شك في بلورة مطالب «ثورة ٢٥ يناير» ورفع شعارات الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. ويتوقف عند الأضرار التي تسببت فيها «رأسمالية المحاسيب»، وأخطرها ما أصاب قطاع التعليم، إذ يفيد الكتاب أن نحو مليوني شاب مصري لم يلتحقوا بالمدرسة، منهم ١٣ بالمئة من الإناث و ٣ بالمئة من الذكور في الفئة العمرية ١٠ - ٢٩ سنة. وتفيد البيانات أيضاً، أن نحو ثلث أبناء الأسر الفقيرة لم يذهبوا قط إلى المدرسة، ونحو ٢٤ بالمئة منهم تسربوا قبل إتمام التعليم الأساسي. أما التعليم الجامعي، فأصبح حكراً على الفئات الغنية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، وخاصة في المناطق الحضرية، حيث لا تزيد نسبة المقيدون في الجامعات من أبناء الفقراء على ٣، ٤ بالمئة.

(٩)

مجموعة مؤلفين. **نجمة كنعان:**
المقاومة المدنية والثقافية الفلسطينية - معركة الهوية. ترجمة وتحقيق أحمد جميل عزم. عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع بالاشتراك مع جمعية البيرة الثقافية، ٢٠١١. ٢٥٦ ص.

كيف تحولت نجمة كنعان الأسطورية - إحدى أهم زخارف تطريز الثوب الفلسطيني - إلى عنوان هوية ونضال؟ وكيف يكون ارتداء المرأة الفلسطينية الثوب التقليدي نوعاً من النضال الوطني؟ وكيف يتطور النضال الفلسطيني ويتحول من شكل إلى آخر؟ وكيف يستخدم أدوات أدبية

الموجودة في المجتمع والاقتصاد المصريين التي دفعت باتجاه الثورة دون أن يغفل توثيق تلك الأوضاع وما حملته من زبائنية وسوء استخدام للسلطة وفساد ونهب للأموال العامة بأحدث ما توافر للمؤلف من بيانات إحصائية.

يتناول المؤلف الطبقة المستفيدة من نظام الحكم في مصر خلال الحكومات المتعاقبة خلال عهد الرئيس السابق حسني مبارك، ليعرض كيف نجحت في إنشاء طبقة رأسمالية تبلورت في تسعينيات القرن الماضي مع التحول إلى اقتصاد السوق. وقد أطلق الخبراء على هذه الطبقة من رجال الأعمال التي أفادت من الإعفاءات الضريبية، والقروض الميسرة والخصخصة - بما في ذلك شراء الأراضي غير المستعملة أو أصول القطاع العام الإنتاجية بأقل من قيمتها السوقية الحقيقية - «رأسمالية المحاسيب». وأسهمت المعونة الأمريكية لمصر في تكوينها بعد أن ارتبطت اقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توزيع التوكيلات العالمية للشركات الأمريكية. وعملت هذه الطبقة على تكوين الأرباح السريعة من خلال العمل في قطاع الخدمات والاستيراد والتصدير والوساطة المالية والعقارات والحصول على امتيازات وإعفاءات من النظام الحاكم، فأصبحت هذه الطبقة - وهي بمثابة لوبي أمريكي داخل النظام - بما تمتلك من ثروة ونفوذ سياسي من صلب النظام الحاكم. وما لبثت بثرائها الفاحش أن انغلقت وعاشت في برجها العاجي بعيداً عن مشاكل المجتمع واحتياجاته.

يؤكد المؤلف أن «رأسمالية المحاسيب» بما حملته من فساد واحتكار وتفاوت كبير في

الوطن العربي: نظرة تاريخية
عام ٢٠٠٢. وقد ارتؤي - كما يأتي في
تصديره - إدخال إضافات وتعديلات عديدة
على الطبعة الأولى لتصدر هذه الطبعة
بعنوان **مسارات العروبة: نظرة تاريخية**،
وذلك في ضوء التطورات التي تشهدها
المنطقة العربية وتجدد الحديث عن العروبة
الجديدة وربيع الديمقراطية العربي.

ولما كان الوطن العربي يدخل القرن
الحادي والعشرين وهو لا يزال يعج
بالمشاكل، مع استمرار الصراع العربي -
الإسرائيلي، وبرامج التنمية الاقتصادية
المحبطة، وأزمة ممارسة الديمقراطية، كان لا
بد أن يتجدد الحديث عن هذه المضلات في
أبعادها التاريخية والمعاصرة. وفي هذا
السياق، يأتي هذا الكتاب متعقباً جهداً
سياسياً مهماً، سعى إلى إعادة هيكلة الوطن
العربي، أو توحيده بوسائل عدة، ووفقاً
لطرائق مختلفة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى
دراسة شاملة عن القومية العربية، بوصفها
حركة تاريخية استندت في بدايتها إلى
تطورات ثقافية واقتصادية وسياسية في
القرن التاسع عشر، فأثارت البقطة
الحضارية العربية، ثم سعت إلى التحرر
والاستقلال، وإلى الوحدة العربية،
والإصلاح الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

يعرض الكتاب للقومية عن طريق
تحليل نظرياتها الغربية، ثم يقدم عرضاً
للتاريخ العربي قبل أن يعود إلى النظريات
الغربية ويخضعها للاختبار بهدف تحديد
المساهمات العربية في فهم الحركات
القومية. ويتناول حركة القومية في ذروتها
خلال فترة الخمسينيات والستينيات،
وارتباطها حينذاك بالاشتراكية، وحكم

وفنية وثقافية متعددة؟ وما وظائف هذه
الأدوات؟ وكيف تستفز، رغم سلميتها، عنف
الاحتلال وتفرضه وتكشفه؟

هذه عينة من الأسئلة التي يسعى هذا
الكتاب إلى الإجابة عنها، متناولاً تاريخ
«نجمة كنعان» وعلاقتها بالتراب الفلسطيني،
ورمزيتها في مقاومة الاستهداف الصهيوني
لفلسطين، ناهيك عن الثوب الفلسطيني وما
يعنيه في وصل الحاضر الفلسطيني بماضيه
الكنعاني البعيد.

يعرض الفصل الأول لسفر الجوع
الفلسطيني وأثر الجوع والتجوع في سلوك
الجماعة في وجه الطرف الآخر «العدو»، فيما
يتناول **الفصل الثاني** تجربة قرية بلعين في
المقاومة السلمية والشعبية للاحتلال. ويقدم
الفصل الثالث مراجعة لتغيير جغرافية
مدينة القدس، ووضعها بفعل الحروب
وقرارات الاحتلال التوسعية، وأثر بناء
جدار الفصل العنصري في حياة المقدسين.
أما **الفصل الرابع** فيعرض لفكرة استخدام
ثوب المرأة الفلسطينية المطرز رافعة نضالية
لصنع الهوية الوطنية والحفاظ عليها، ليعنى
الفصل الخامس باستخدام الألوان
واللوحات باعتبارهما قيماً جمالية في مقابل
بشاعة المحتل.

(١٠)

يوسف الشويري. **مسارات العروبة:
نظرة تاريخية**. بيروت: مركز دراسات
الوحدة العربية، ٢٠١١. ٤٩٤ ص.

هذا الكتاب هو الطبعة الثانية من
كتاب المؤلف الذي صدر في الأصل بعنوان
القومية العربية - الأمة والدولة في

يختم بموضوع التجديد والربيع العربي. وهنا يشدد المؤلف على أن الخروج من التخلف لا يتم عبر الاستعمار الغربي والخضوع له، بل في إفساح المجال أمام الشرق للتححرر من الغرب وقيام الفئات الاجتماعية المحلية صاحبة الوعي الجديد بقيادة عملية التحرر بدون التخلي عن الثقافة الوطنية، باعتبارها ثقافة قادرة على استيعاب مكونات الحضارة الحديثة.

الحزب الواحد، والكفاح من أجل تحرير فلسطين ليتوقف عند مكتسباتها خلال الفترة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٣ الذي تجلى في الدعم الشعبي الواسع لها.

ويتناول الكتاب عودة القومية والديمقراطية إلى الظهور في سياق انبثاق أفكار إسلامية جديدة حول الأمة والدولة، واندفاع العولمة في موجة جديدة، قبل أن

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next

New York: Council on Foreign Relations/ Foreign Affairs, 2011. 496 p.

غير مرخصة يعتاش منها في بلدة سيدي بوزيد، وإذلاله، شكل بداية لسلسلة من الانتفاضات الشعبية ضد استمرار السلطوية واليأس الاقتصادي والإحباط الاجتماعي في المنطقة، وإن لم يكن البوعزيزي - الذي توفي في الرابع من كانون الثاني / يناير ٢٠١١ متأثراً بالحروق التي أصابته - يدرك أن النار التي أشعلها في نفسه ستلتهم نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي لتمتد متوهجة إلى مصر حيث تسقط نظام الرئيس مبارك قبل أن تنتقل إلى ليبيا وسائر البلدان العربية ولو بدرجات متفاوتة من التأثير في أنظمتها السياسية.

على الرغم من الأزمات المزمنة التي تعانيها معظم الأنظمة السياسية العربية، وأبرزها افتقارها إلى الشرعية، وابتعادها عن الممارسات الديمقراطية، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والضغط التي تفرضها مشاكل الفقر والبطالة والامية وغيرها من المسائل الاجتماعية التي تسعى الحكومات العربية إلى معالجتها، فقد صمدت الديكتاتوريات العسكرية والأنظمة السياسية العربية السلطوية في وجه معظم موجات الديمقراطية العالمية منذ السبعينيات حتى بات ينظر إلى مشاريع الإصلاح والديمقراطية في المنطقة العربية بكثير من الإحباط والتهمك. لكن ما حصل مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل النار في نفسه في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ احتجاجاً على مصادرة عربة خضار

يعرض الكتاب لاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر ودور المؤسسة العسكرية في التعاطي مع التطورات في كلا البلدين، لينتقل إلى ليبيا حيث اختلف الوضع عما هو عليه في تونس ومصر، فأعلن عن تمرد في بنغازي ضد نظام القذافي، ما لبث أن تبنته الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا والجامعة العربية والأمم المتحدة لدرء هزيمة المتمردين وحماية المدنيين من «أعمال

التفاوض. وقد يتطلب التفاوض العمل على تفهم بيئة الصراع، وتفهم مطالب الجماعات الإرهابية وإشراكها في المشاريع المستقبلية الهادفة إلى إنهاء الصراع سواء كان أيديولوجياً أو إثنياً أو طائفيًا.

ولكن، هل سبق أن أقدمت دولة أو حكومة ما على إجراء مفاوضات مع تنظيمات إرهابية أو متمردة إلا بعد أن عجزت على تحقيق انتصار عسكري على تلك التنظيمات ؟

تؤكد الأحداث في العراق وأفغانستان أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت بقوة على ترويج فكرة التفاوض مع الجماعات المتمردة. ولم تقدم على ذلك، إلا بعد أن عجزت على القضاء عليها عسكرياً. أما الوسيلة الأبرز التي استخدمتها، فكانت استخدام المال كرشوة للجماعات المتمردة في مقابل وقف عملياتها المسلحة ضد القوات الأمريكية - كما حصل مع الصحوات في محافظة الأنبار في العراق التي تحولت ضد القاعدة، على سبيل المثال، وكما يحصل مع العديد من القيادات القبلية في أفغانستان - . والهدف الأمريكي كان وما زال إطالة أمد الاحتلال في العراق وأفغانستان بأقل قدر ممكن من الخسائر البشرية.

(٣)

James Petras

The Arab Revolt and the Imperialist Counterattack

Atlanta, GA: Clarity Press/Clear Day Books, 2011. 78 p.

اهتزت صورة العلاقة الحميمة بين القوى الإمبريالية الغربية والأنظمة

انتقامية ومذابح قد يرتكبها النظام». وتبنى مجلس الأمن قراراً بفرض حظر جوي على ليبيا (القرار ١٩٧٣) لتبدأ غارات حلف الناتو على ليبيا (بخاصة الغارات الفرنسية والبريطانية التي أطلق عليها تسمية «عملية الفجر» (أوديسي) والتي انضمت إليها الولايات المتحدة). وقد اعتبرت العملية اختباراً لما يمكن أن يكون عليه «التدخل الإنساني»، هذا التدخل الذي حقق نتائج محدودة على صعيد حماية المدنيين، وسط مخاوف من استمرار العمليات العسكرية وفرض أمر واقع من التقسيم على ليبيا.

(٢)

I. William Zartman and Guy Olivier Faure (eds).

Engaging Extremists: Trade-Offs, Timing, and Diplomacy

Washington, DC: United States Institute of Peace, USIP Press Books, 2011. 300 p.

بخلاف الذين يعتقدون بأن التفاوض مع الإرهابيين يشجع على المزيد من الإرهاب، يرى محررا هذا الكتاب أن الانخراط مع المتطرفين جزء لا يتجزأ من سياسة واسعة النطاق يجب أن يتم الإعداد الجيد لها بما في ذلك تحديد أساليبها وشروطها وأهدافها، مع الإدراك بأن مخاطر تشجيع الإرهاب لا تكمن في التفاوض في حد ذاته، بل في الشروط التي يحملها اتفاق التفاوض، إذ إن المسألة لا تتعلق بالتفاوض أم لا، بل بكيفية التفاوض للحد من العنف والحوول دون تحقيق أهداف الإرهاب.

في هذا السياق، قد يكون فصل المجموعات المتشددة عن تلك التي تبدي استعداداً للتفاوض من أبرز أهداف

ومدى استجابة صناع القرار للخيارات التي يتخذها الفقراء، تمهيداً للوصول إلى أفضل الخطط لمكافحة الفقر، بعيداً عن البرامج الجاهزة التي لا تتلاءم مع الواقع والتي أدت إلى هدر معظم الأموال المخصصة لمكافحة الفقر في غير منطقة من العالم.

من هنا يؤكد الكتاب أهمية تحديد أولويات المجتمعات الفقيرة، تجنباً لفشل سياسات مكافحة الفقر وهدر المليارات من الدولارات والمعونات الخارجية التي تخصصها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في وقت يشهد العالم كل عام وفاة نحو ٩ ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً.

(٥)

Dmitri Trenin

Post-Imperium: A Eurasian Story

Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011. 200 p.

يعرض ديمتري ترينين مدير مركز كارنيجي في موسكو في هذا الكتاب للقضايا التي تواجه روسيا ودورها على الصعيد العالمي وتعاطيها مع الواقع الجيوسياسي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق قبل نحو عشرين عاماً. ويرى أن التدخل العسكري الروسي في جورجيا والتوترات مع أوكرانيا والبلدان الأخرى المجاورة، بالإضافة إلى سعيها إلى تعزيز «منطقة للمصالح» مميزة بين رابطة الدول المستقلة، من المؤشرات التي تثير تساؤلات حول دور موسكو في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي السابق، خاصة في ظل الجدل الدائر حول اتجاه روسي لورثة الدور

الديكتاتورية في المنطقة على وقع الانتفاضة الشعبية في تونس ثم في مصر. واقتصر الدور الأمريكي - بعدما ترددت الإدارة الأمريكية في دعواتها إلى الرئيس المصري إلى التنحي - على الموازنة بين استمرار سياستها العلنية الداعية إلى الإصلاح الديمقراطي وتوجيه النقد إلى الديكتاتوريات التي تنتهك حقوق الإنسان، ودعم هذه الديكتاتوريات عينها - بشكل غير علني - بوصفها ديكتاتوريات حليفة غير مناهضة للاستعمار.

هذا ما يراه مؤلف هذا الكتاب جيمس بيتراس، ليظهر أن ازدواجية المواقف الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً إزاء الانتفاضات الشعبية في المنطقة ما لبثت أن كشفت عن وجهها الحقيقي مع تمدد الانتفاضات في شمال أفريقيا وباتجاه الخليج، فسارعت إدارة أوباما إلى المشاركة في العمل العسكري ضد ليبيا استمراراً لسياسة التدخل الاستعماري الأمريكي في أفريقيا، فيما رفضت أي تغيير جوهري في بلدان الخليج العربية الدائرة في فلكها.

(٤)

Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo

Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty

New York: Public Affairs, 2011. xi, 303 p.

يستند هذا الكتاب إلى دراسات وتجارب ميدانية لمؤلفيه مع الفقراء في مناطق متفرقة من العالم استمرت نحو ١٥ عاماً. وقد سعى المؤلفان إلى فهم أسباب الفقر والمشاكل المصاحبة له وكيفية تعامل الفقراء مع مشاكلهم على أرض الواقع،

هذا التساؤل، معتبرين أن الغرب خرج منتصراً من الحرب الباردة وعلى روسيا التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد. لكن الواقع أن كثيراً من الباحثين يعتبرون أن تجاهل الغرب لدور روسيا ومكانتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فيه الكثير من عدم الواقعية والاستكبار، ذلك أن موسكو ما زالت تمتلك كل العناصر اللازمة لتجديد الحرب الباردة في غير منطقة من العالم، وبخاصة في الشرق الأوسط، حيث باتت الولايات المتحدة تفرض هيمنتها العسكرية على المنطقة بشكل مباشر - من العراق إلى أفغانستان - ، وتستهدف دول المنطقة من خلال مجلس الأمن الدولي الذي تحول أداة لتنفيذ الأجندات الأمريكية - التي كان آخرها في ليبيا - . وفي هذا السياق، ربما كان التدخل الأمريكي أخذ مجراه في سورية من خلال مجلس الأمن لولا التدخل الروسي والصيني وتلويحهما باستخدام الفيتو ضد أي قرار يستهدف الوضع الداخلي في دمشق.

الإمبراطوري للاتحاد السوفياتي، واستبعاد انفتاح موسكو على الاتحاد الأوروبي.

ويلخص ترينين القضايا المتنوعة التي تواجه روسيا مثل الثقافة، والدين، والتركيب السكانية، والأمن، والاقتصاد، وعلاقات الجوار، ويعتبر أن موسكو لا ترى حاجة إلى الانضمام رسمياً إلى الغرب، فيما تسعى إلى استخدام القوة الناعمة في علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي السابق، وهي في طريقها إلى المصالحة مع المناطق الحدودية السابقة، كما تسعى إلى مزيد من الاندماج في المجتمع الدولي، واستخدام السياسة الخارجية لدفع عجلة التنمية في المجالات الاقتصادية المحلية، والاجتماعية، والسياسية. وبخلاف ذلك يعتقد ترينين أن روسيا ستعرض مستقبلاً لحقبة من التهميش.

ولكن هل تسمح الولايات المتحدة لروسيا بالانفتاح على الغرب والتصالح التام مع دول الاتحاد السوفياتي السابق؟ يتجنب العديد من المراقبين الإجابة عن

ثالثاً: تقارير بحثية

(١)

الجوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة قليلة، وأن تحقيق ما يصبو إليه الأوروبيون من أهداف أمر غير واضح أيضاً؛ إذ لم يتمكن حلف الناتو (حتى الآن) من وضع حد للقتال أو حماية المدنيين، ولا من إنهاء نظام القذافي، فيما وجهت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي، انتقادات إلى إدارة أوباما حول جدوى التدخل في ليبيا، وتصاعدت الانتقادات لهذا التدخل في المنطقة العربية.

Nancy A. Youssef,

«Libya Mission Becomes a Burden for Obama»

McClatchy Newspapers, 29 June 2011.

يرى هذا التقرير أنه بعد مرور أكثر من مئة يوم على الحملة الجوية لحلف الناتو على ليبيا - وهي حملة كان من المفترض أن تكون سريعة - بدأ مسؤولون في البنتاغون يعترفون بأن القيمة الاستراتيجية للحملة

غير أنها لم تصل إلى كتلة حرجة بعد. وعلى الرغم من أن العديد من الشرائح لازالت تفضل الوضع الراهن على مستقبل يحمل احتمالات الفوضى، فإن التأييد الذي يحظى به النظام من قبل شرائح اجتماعية غالباً ما شكلت دعائم له، تراجع مع ازدياد قمع الأجهزة الأمنية.

وبحسب تقرير المجموعة - وهو قريب من وجهات النظر الغربية - ، أصدر النظام عفواً عاماً وأطلق سراح عدد من المعارضين، لكنه تصرف كما لو أن كل اضطراب كان حالة معزولة تتطلب رد فعل موضعي بدلاً من اعتبارها جزءاً من أزمة وطنية - لها أسبابها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - ويمكن أن تتعمق ما لم تحدث تغييرات جذرية. ومع انطلاق الاحتجاجات - يضيف التقرير - لم يتخذ النظام ما يكفي من خطوات لتهدة السكان والتقرب منهم، ومعالجة الإهمال الاجتماعي والاقتصادي، بل صعد الحديث عن مؤامرة تنفذها تيارات إسلامية تحظى برعاية أجنبية، وأطلق العنان للأجهزة الأمنية لمواجهة حركة الاحتجاجات. وهنا يفترض التقرير أن المتشددین داخل الأجهزة الأمنية قد يكونون مستعدين للقتال حتى اللحظة الأخيرة، غير أن أغليبتهم ستجد صعوبة في الحفاظ على هذا الزخم. كما يفترض أن العلويين وغيرهم من الأقليات الدينية قد يجدون في قراهم الواقعة في مناطق جبلية يصعب الوصول إليها الملاذ الآمن الحقيقي لهم، لاعتقادهم بأن العاصمة لا تضمن سلامتهم من قبل النظام أو من خلال مؤسسات الدولة. ولذا قد لا يقاتلون حتى الرجل الأخير، ومن المحتمل أن يعودوا إلى المكان الذي أتوا منه.

كذلك اعتبرت مصادر عسكرية أمريكية أن ليبيا لا تشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة، لكن مشاركة

أمريكا في الغارات الجوية تأتي في مقابل مشاركة دول الناتو في الحرب في أفغانستان. وهذه الدول، وخاصة إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، تعتمد على احتياطات النفط الليبي.

وتقدر تكلفة الحملة الجوية الأمريكية على ليبيا حتى أيلول/سبتمبر المقبل بنحو مليار دولار، والحملة البريطانية بنحو ١,٦ مليار دولار، فيما يصر حلف الناتو على مواصلة دعم الثوار حتى سقوط نظام القذافي، الأمر الذي يصعب التكهّن بتوقيته.

(٢)

International Crisis Group [ICG],
«Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution»,
Middle East/North Africa Report, no. 108 (6 July 2011).

في هذا الجزء من التقرير الصادر عن المجموعة الدولية للآزمات - وهو الجزء الأول حول رؤية المجموعة لتطور الأحداث في سورية - ترى المجموعة أن الانتفاضة الشعبية في سورية شكلت تحدياً للتوقعات والأنماط التقليدية التي تأسست في بلدان أخرى في المنطقة منذ البداية، فلم تنطلق وتتطور بسرعة، كما في مصر أو تونس، ورغم أنها لم تبقى سلمية، فإنها لم تنزلق إلى حرب أهلية عنيفة، كما في اليمن، أو إلى نزاع طائفي، كما في البحرين. وتعتبر المجموعة أن حصيلة الأحداث لا تزال حتى الآن موضع شك، إذ تنامي حجم التظاهرات

(٣)

International Crisis Group [ICG],
«Popular Protest in North Africa and the
Middle East (VII): The Syrian Regime's
Slow-motion Suicide»

Middle East/North Africa Report, no. 109
(13 July 2011).

iEast/North Africa Report N°

في هذا الجزء من التقرير للمجموعة الدولية للأزمات - وهو الثاني للمجموعة حول تطور الأوضاع في سورية - ترى المجموعة أن حركة الاحتجاجات في سورية تزداد قوة، لكنها لم تصل إلى كتلة حرجة تهدد بانتفاضة واسعة في العاصمة. كما أن الرئيس السوري بشار الأسد - على عكس الرئيسين المخلوعين في تونس ومصر (زين العابدين بن علي وحسني مبارك على التوالي) يحظى بشعبية حقيقية معقولة - . ويسجل أيضاً لصالح النظام أن كثيراً من السوريين يخشون البديل للوضع الراهن والفوضى وتقسيم بلادهم. لكن لجوء النظام إلى القمع - بحسب التقرير - ، والتأخر في تقديم مقترحات الإصلاح، أفقد الإصلاحات المقترحة بريقها، والنظام الكثير من شرعيته المستمدة من سياسته الخارجية. مع ذلك، يرى التقرير، أن التدخل العسكري للمجتمع الدولي في سورية مستبعد جداً خشية اندلاع حرب طائفية أهلية وزعزعة الاستقرار في المنطقة، في وقت لا يزال الشعب السوري يقاوم الانزلاق إلى النزاع الطائفي، وهذا يستحق التقدير والدعم.

ولكن هل يستمر الوضع على ما هو عليه؟ يفيد التقرير أن النظام أخذ على حين

غرة عند اندلاع الاضطرابات، لكنه تمكن من تجاوز ما واجهه من إرباك، وبدأ حملة من القمع، رافقتها مخاوف لدى الأقليات على وقع الاتهامات الموجهة إلى مجموعات إسلامية مسلحة بتنفيذ مؤامرة لحساب الخارج. ويرى التقرير أن هناك الكثير من السوريين الذين ينظرون إلى التظاهرات بوصفها «حصان طراودة» للإسلاميين لإسقاط النظام، الأمر الذي يعني اتجاه الأمور نحو اندلاع الحرب الأهلية الطائفية.

ومع تصاعد التظاهرات، تفهم النظام ضرورة الإصلاح، لكن اقتراحات الإصلاح كانت تأتي متأخرة على الدوام، فيما استمر القمع الذي أدى أساساً - بحسب التقرير - إلى تنامي حركة الاحتجاجات والتطرف. وعليه لم يعد إصلاح النظام - بوصفه مطلباً - على أجندة المتظاهرين، بل تغييره.

ويخلص التقرير إلى أن الوضع يزداد سوءاً مع اعتماد النظام بشكل متزايد على العناصر الأمنية المتشددة لقمع الاحتجاجات، وتزايد الخوف لدى الأقليات، وانعدام الثقة بين النظام والمتظاهرين، ناهيك عن تردي الوضع الاقتصادي. وإن يستبعد التقرير التدخل العسكري الخارجي - على غرار ما حصل في ليبيا تجنباً للحرب الأهلية وتهديد الاستقرار في دول الجوار - يرى أيضاً أن العقوبات الاقتصادية التي تهدد الدول الغربية بفرضها على سورية، قد تؤذي الشعب السوري أكثر مما تؤثر في النظام - كما حصل في العراق في التسعينيات. وعلى الأرجح لن يتراجع النظام أمام الضغوط والدعوات الغربية الموجهة إلى الرئيس السوري للتنحي، وهي دعوات ينظر إليها الكثير من السوريين بوصفها تدخلاً في

متوقعاً عام ٢٠١٥. ونظراً إلى ضيق الوقت الذي لا يسمح بتنويع الاقتصاد وتطوير مصادر بديلة للإيرادات النفطية، فإن دولة جنوب السودان، شأنها شأن الدول التي تعتمد في معظم إيراداتها على النفط - ستواجه تقلبات في إيراداتها نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يزيد من صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي. من هنا يوصي التقرير حكومة جنوب السودان، أولاً بتحديد ما تمتلكه من ثروة نفطية، وما هي آفاق الصناعة النفطية على المدى البعيد، وثانياً، بزيادة العائدات من الصناعة القائمة، وثالثاً، بالإفادة القصوى من العائدات النفطية لأغراض التنمية. ولن يكون ذلك ممكناً من دون تقديم حوافز لضمان استثمارات شركات النفط وتحفيز عمليات الاستكشاف وضمان أمن المنشآت النفطية والعاملين في القطاع النفطي.

(٥)

Jon B. Alterman,
«Egypt - A Troubling Mix»,
Center for Strategic and International Studies (CSIS) (12 July 2011).

يعرض هذا التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية للوضع الاقتصادي في مصر بعد نحو خمسة أشهر على سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، معتبراً أن الدعوات إلى الإنفاق الحكومي من خلال زيادة التوظيف الحكومي، والإعانات وتمويل الإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية، الهادفة إلى تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد، تشكل في واقع الأمر محاولة لزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تعويض الضعف في

الشؤون السورية الداخلية. وفي نهاية المطاف، فإن العبء يقع على عاتق المتظاهرين لبناء برنامج سياسي قادر (على تخطي الانقسامات الطائفية) وحشد التأييد الشعبي واسع النطاق لمواجهة تكتيكات النظام والمخاوف من الفوضى وطبيعة النظام البديل.

(٤)

Jill Shankleman,
«Oil and State Building in South Sudan: New Country, Old Industry»,
United States Institute of Peace (USIP),
Special Report, no. 282 (July 2011)
بدأ إنتاج النفط في السودان في التسعينيات، وأصبح الدعامة الأساسية لاقتصادات الشمال والجنوب. وتقع معظم حقول النفط في جنوب السودان، فيما تقع أنابيب ومحطات التصدير على البحر الأحمر، والمصافي في الشمال. وكان الاتفاق على تقاسم السيطرة على موارد النفط وعائداته (بين الشمال والجنوب) جزءاً أساسياً من اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، ولكن حتى عشية انفصال جنوب السودان عن الشمال لم تتم تسوية كيفية تقاسم عائدات هذه الصناعة.

يؤكد هذا التقرير أهمية النفط في بناء دولة جنوب السودان التي أنشئت رسمياً في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١. ويوضح أنها تواجه تحديات هائلة لإطلاق التنمية في البلاد، إذ يعيش أكثر من ٥٠ بالمئة من سكانها تحت خط الفقر، فيما تصل نسبة الأمية إلى ٨٠ بالمئة. وإن لم تضح استثمارات جديدة لزيادة الانتاج أو التنقيب عن موارد إضافية، فإن إنتاج النفط سيشهد انخفاضاً

قيمته ٣ مليارات دولار لتضمنه بعض الشروط.

وفي المقابل، سعت السياسة المصرية إلى تفعيل علاقاتها الإقليمية عقب إعلان الإمارات العربية المتحدة عن قرض لمصر قيمته ٣ مليارات دولار، وإعلان السعودية عن التزام مماثل قيمته ٤ مليارات دولار. لكن هذا التقرير يرى أن القروض الخليجية ليست خالية من الشروط أيضاً. كما أن التعهدات الخليجية قد لا تجد طريقها إلى التنفيذ، والمساعدات الخليجية إلى السلطة الفلسطينية يمكن أن تشكل دراسة حالة في هذا السياق. كذلك هناك استياء مصري من دور المالكين الخليجيين في مصر في زيادة أسعار العقارات.

من هنا يعتبر هذا التقرير أن المواقف «الشعبوية» المشككة بالاستثمار الخاص الداخلي والاستثمار الغربي الخارجي لن تقود إلى اقتصاد حيوي أو إلى نتائج مرضية. وتبقى صياغة خيار بديل أمر حيوي بالنسبة إلى مستقبل مصر □

الاستثمار. ويرى التقرير في ذلك تجاهلاً لمشكلات يصعب معالجتها بدون زيادة استثمارات القطاع الخاص على الصعيد الداخلي ومساهمة الرأسمال الأجنبي في زيادة الاستثمارات الخارجية.

لكن الكثير من المصريين ينظرون بارتياح وشك إلى استثمارات القطاع الخاص المحلي خشية ارتباط المستثمرين المصريين بالنظام السابق، كما ينظرون باستياء وعدم ثقة أيضاً إلى ارتباط مصر بالحكومات الأجنبية والاستثمارات الخارجية، إذ إن المساعدات الأمريكية السنوية منذ توقيع كامب ديفيد لم تؤد إلى وفرة، فيما أدى الارتباط الوثيق لنظام مبارك بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى التمويل الخارجي (المشروط)، إلى تهميش دور مصر الإقليمي. ولا يوجد في مصر حالياً من يدافع عن علاقات أوثق بين القاهرة وواشنطن، فيما عبرت مصر مؤخراً عن رفضها للقروض الخارجية المشروطة، ورفضت قرضاً من صندوق النقد الدولي